

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة ظفار لتوليد الكهرباء (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة ظفار لتوليد الكهرباء ش.م.ع.ع. (ش م ع ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة ظفار لتوليد الكهرباء (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>١ تقييم الأدوات المالية المشتقة</p> <p>أبرمت الشركة اتفاقيات تبادل أسعار الفائدة مع بنوك دولية للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة. تتضمن محاسبة التحوط وتقييم أدوات التحوط التي يتم تحديدها من خلال تطبيق تقنيات التقييم، غالباً ممارسة حكم الإدارة واستخدام الافتراضات والتقديرات. نظراً لأهمية الأدوات المالية المشتقة وعدم التأكد من التقديرات ذات الصلة، يعتبر هذا أمر تدقيق رئيسي.</p> <p>تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة وتقدير عدم التأكد من الأدوات المالية المشتقة في الإيضاحين ٢-٤-٩ و ٣-٨ حول البيانات المالية.</p>	<p>حصلنا على تأكيدات حول مدى ملاءمة افتراضات الإدارة المطبقة في محاسبة التحوط من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم العملية الشاملة المتعلقة بالأدوات المالية ومحاسبة التحوط بما في ذلك سياسات وإجراءات الإدارة الداخلية؛ تقييم مدى ملاءمة وثائق التحوط والعقود الخاصة بالإدارة؛ قمنا بإشراك أخصائيي التقييم الداخليين لدينا للمساعدة في تدقيقنا لنموذج التقييم، ومنحنيات الأسعار، والمدخلات غير الملحوظة للنموذج وتقييم فعالية التحوط لضمان أن تتماشى المحاسبة مع معيار التقرير المالي الدولي ٩ الأدوات المالية؛ الحصول على تأكيد للأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة من الأطراف المقابلة. <p>يتم تسجيل هذه العقود بالقيمة العادلة والتأهل لمحاسبة التحوط. تُنشأ هذه العقود بالتزامات مالية مشتقة كما يتم الإفصاح عنها في الإيضاحين ١٢ و ١٣ حول البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة ظفار لتوليد الكهرباء (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>٢ رسملة محطة الطاقة</p> <p>خلال السنة، أنجزت الشركة بناء محطاتها الجديدة، وبدأت التشغيل من ١ يناير ٢٠١٨ ورسملت التكلفة في المحطة.</p> <p>نعتبر الرسملة كأمر تدقيق رئيسي استنادًا إلى الأحكام التالية التي اتخذتها الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ حققت المبالغ المدرجة في الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ معايير الرسملة؛ ➤ تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى أصول قابلة للاستهلاك عند إستيفائها لمتطلبات جهوزية الاستخدام المقصود منه وفقًا لتقديرات الإدارة؛ ➤ تحديد العمر الإنتاجي المناسب المخصص لهذه الأصول القابلة للاستهلاك. <p>إن السياسات المحاسبية ذات الصلة والتقديرات المحاسبية الهامة والأحكام والإفصاحات مبينة في الإفصاحات ٢-٤-٦ و ٣-٤ و ٤ على التوالي، حول البيانات المالية.</p>	<p>تتضمن إجراءات تدقيقنا في هذا الشأن ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم طبيعة التكاليف المتكبدة خلال مرحلة التشييد في المحطة من خلال الاختبار على أساس العينة وتقييم ما إذا كانت طبيعة النفقات تفي بمعايير الرسملة. • اختبار، على أساس العينة، الموجودات المحولة من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والتي اعتبرت استخدامها من قبل الإدارة عند إصدار شهادة تاريخ التشغيل التجاري من المقاول. • تقييم مدى ملاءمة تحديد الأعمار المفيدة للموجودات. • اعتبار مدى ملاءمة الإفصاحات في الإيضاح ٤ حول البيانات المالية وفقًا لمتطلبات ذات الصلة من معايير التقارير المالية الدولية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة ظفار لتوليد الكهرباء (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإस्तنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديد الإدارة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة ظفار لتوليد الكهرباء (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب للشركة للتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة ظفار لتوليد الكهرباء (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC

T. J. H. H.

فيليب دنيس ستانتون
مسقط

١٤ فبراير ٢٠١٩